أثر الموروث الشعبي في السلوك والأنماط الفكرية

د. عبد الغفار محمد أحمد

تحمل الذاكرة الشعبية في طياتها كنوزاً زاخرة من المادة التي تعتبر من الركائز الأساسية للثقافة في كل مجتمع؛ ولا يكون المجتمع بدون ركيزة الثقافة ثالثة الركائز التي يقوم عليها البناء الاجتماعي. وتعتبر الثقافة متغيراً أو عاملاً وسيطاً يتداخل بين النظام العام والبنى الاجتماعية السائدة ونمط الإنتاج وتوزيع العمل، وهي متغيرات أساسية مستقلة، وبين السلوك الفعلي في الحياة اليومية وهو المتغير الناتج. وبمعنى آخر يمكن النظر إليها على أنها نتيجة مباشرة للنظام العام والبنى الاجتماعية السائدة، فتستخدم كأدوات تنظم العلاقة وتبرر الواقع أو تحرض على تغييره. ومن هنا يأتي اتصالها المباشر بالواقع وانبثاقها عنه[1].

الثقافة في مجملها أفكار وأفعال إضافة إلى ما ينتج لإنسان من أدوات تقنية يستعين ببعضها على إعادة إنتاج بعض حوائجه. وفي محاولتنا لتفهم الواقع بهدف استشراف لمستقبل يتحتم علينا الغوص في أعماق الماضي للاستعانة بالاسترشاد بأحداثه وتجاربه والمعرفة التراكمية الناجمة عن تلك الأحداث التجارب؛ ومن هنا نجد أنفسنا في حاجة وصل ثقافة الماضي بثقافة الحاضر بقصد الوصول إلى هذا لاستشراف المستقلي. يهمنا مثل هذا الأمر ونحن نقوم بهذا لجهد في الوطن العربي «فالوظيفة التاريخية للثقافة العربية في هذا الإطار هي التوحيد المعنوي والروحي والعقلي». وظيفتها هي «الارتفاع بهذا الوطن من مجرد رقعة جغرافية إلى وعاء للأمة العربية لا تكون إلا به ولا يكون إلا بها». وتصبح المسألة هنا «ليست مسألة حاضر الثقافة العربية وحسب بل إنها أيضاً مسألة ماضيها ومسألة مستقبلها»[1]. وعندما نفكر في المستقبل نجد أنفسنا مشدودين إلى الماضي. ويكون هذا الماضي على الدوام حاضراً كطرف منافس في كل قضايانا والثقافة منها على وجه الخصوص. وليس في هذا ما يشوب طرحنا للقضايا الأساسية ولا هو بمستغرب فنحن ورثة لحضارة إنسانية أصيلة تصلح قاعدة لانطلاق حضاري جديد.

عند النظر للتاريخ الثقافي العربي السائد لا نملك إلا أن نتفق مع الرأي القائل بأنه في معظمه «مجرد اجترار وتكرار وإعادة إنتاج، بشكل رديء، لنفس التاريخ الثقافي الذي كتبه أجدادنا تحت ضغط صراعات العصور التي عاشوا فيها وفي حدود الإمكانيات العلمية والمنهجية التي كانت متوافرة في تلك العصور»[2]. وهو بهذا الشكل يعجز عن المساعدة في

١) أنظر الدكتور حليم بركات: «المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص ٣٢٣.

(١) الدكتور محمد عابد الجابري: «التخطيط لثقافة الماضي»، مجلة «اليوم السابع»، العدد ١٤٥، ١٦ فبراير ١٩٨٧، ص ٤٨، وأطروحات الدكتور الجابري الكاملة حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إليها في كتابيه: نقد العقل العربي، وبنية العقل العربي.

(٢) د. محمد عابد الجابري: المرجع السابق، ص ٤٨.

توضيح صورة الواقع المعاش، إذ أنه لا يتسق معه. وعند هذا الوضع نجد أنفسنا أمام عدد من الأطروحات التي تحاول أن تفسر عدم الاتساق هذا. من هذه الأطروحات تلك التي تدعي وجود ثقافتين. ثقافة تراثية موصولة بالماضي وثقافة اغترابية مأخوذة من الغرب. وتتصارع هاتان الثقافتان وكأن الخيار المطروح هو لمن الغلبة: للأصيل القديم أم للغريب الجديد؟ وأطروحة أخرى تقول بوجود ثقافتين: قومية فصحى «عربية»، ومحلية عامية «شعبية». وتطرح المسألة كما لو كانت مسألة يقصد منها الخيار الأيديولوجي كالإدعاء مثلاً بأن الثقافة العربية الفصحى تنفي الثقافة الشعبية. وهذا الطرح لا يخلو من عدم الجدية العلمية لأنه يهمل علاقة التوالد والتكامل بين هاتين الحالتين البارزتين داخل الثقافة العربية[1]. كما يلاحظ طرح الثنائيات عند المتمعن في ثقافة الحاضر القول بثقافة للصفوة وثقافة للعامة تمثل كل واحدة منها ملامح الفئة التي تعبر عنها وتعكس مصالحها. أو القول بثقافة للحاضر حديثة التكوين ملقحة بمكونات عديدة لثقافات وافدة تقليدية ضاربة في الماضي عراقة وأصولاً متجانسة العناصر والأركان ثابتة. وهذه الثنائيات تعجز عن تفهم ديناميكية التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الوطن العربي.

ويظل الطرح للثقافة العربية على أساس أنها تراث موجود ما بين الخليج العربي والمحيط الأطلنطي وعلى إمتداد حدود دولة الإسلام في أوج عظمتها هو الطرح الأكثر قبولاً وسط الدارسين اليوم لماضي وحاضر الثقافة العربية والمشتغلين بالبحث عن نافذة على مستقبلها. وهنا تبرز أهمية بذل الجهد ليس في اجترار ما هو متوفر من تراث أشرنا إلى بعض نقائصه ولكن في التوافر على النفاذ إلى ما هو مختزن في الذاكرة الشعبية كما قلنا في استهلالنا لهذا النقاش. من هنا تأتي أهمية الموروث الشعبي المتداول في الحياة اليومية، خاصة في ما يمكنه أن يقدمه من دعم لفهمنا لخصوصية المكانة والدور داخل إطار الثقافة القومية العامة وبالتالي تفهم الاختلاف النسبيّ بين المجتمعات والأثر في السلوك والأنماط الفكرية عند أفراد المجتمع الواحد وبينهم وبين أفراد المجتمعات المشاركة في الثقافة العامة.

إن الموروث الذي تختزنه الذاكرة الشعبية هو عنصر التواصل الإنساني بين الأفراد في ما بينهم وبين الجماعات ذات السمات والخصائص المشتركة. «وهذا التواصل يتم أساساً من خلال عملية الإبداع وإعادة الإبداع التي يقوم بها الإنسان معبراً به عن المجموعة المتجانسة التي يرتبط بها، وعن سماتها الجمعية»[1]. هذا الموروث هو الغائب الحاضر في نقاشنا حول الثقافة العربية كماضٍ وواقع معاش. هو المهمش دائماً، على أحسن الفروض، رغم أنه حبل الوصل بين الثقافات الفرعية في الوطن العربي والتي تشعبت بها سبل الفرقة لأسباب يعجز المرء عن اختزالها في هذه العجالة. لكن على العموم فإن الفضل في التواصل يعود إلى الأساس الذي تقوم عليه الوحدة النسبية للسلوك والأنماط الفكرية. ذلك الأساس هو التجربة التاريخية التي تشترك أقطار الوطن العربي في عمومياتها، وهي انتشار الموجات البشرية العربية في كل الاتجاهات مع وبعد الفتوحات الإسلامية وقبلها (في بعض الحالات) بقليل. وتنعكس صورة ذلك حاضراً في الموروث الشعبي، إذا جاز لنا أن نركز الانتباه لموضوع نقاشنا وحده، ممثلاً في الحكم والأمثال والقصص الشعبية؛ ذلك على نطاق الفكر، كما نجده في ألوان الموسيقى إبداعاً وفي أنماط السلوك فخراً واعتزازاً وكرماً وتعاوناً وتألقاً. ومجمل القول أنه معنا في ذخيرة القيم التي تشكل فكرنا وسلوكنا في الحياة اليومية. ونقصد بالقيم هنا «المعتقدات حول الأمور والغايات وأشكال السلوك المفضلة لدى الناس، توجه مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم وتصرفهم واختياراتهم وتنظم علاقتهم بالواقع والمؤسسات والآخرين أنفسهم والمكان والزمان وتسوغ مواقفهم وتحدد هويتهم ومعنى وجودهم»[2]. وبطريقة أكثر إختصاراً تتصل القيم بنوعية السلوك المفضل وبمعنى الوجود وغاياته أو بمعنى آخر أنماط الفكر السائد. وفي جميع الحالات تشكل كل قيمة من قيم المجتمع عندنا مقياساً يوجه سلوكنا في ذلك المجتمع المعني.

إذا كنا نفهم الموروث بهذا المعنى فنرى أنه يحق لنا القول بأنه الغائب الحاضر أو المهمش على الدوام. فالحديث عن الموروث يتحول دائماً ليصبح حديثاً عن التراث المكتوب الذي ورث عن الصفوة المثقفة والذي قد

(١) د. خليل أحمد خليل: «نحو سوسيولوجيا للثقافة الشعبية»، دار الحداثة، ١٩٧٩، ص ٦.

(١) د. أحمد علي مرسي: «الأدب الشعبي والعادات والتقاليد الشعبية»، مجلة «المأثورات الشعبية»، مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية، العدد الثاني، السنة الأولى أبريل ١٩٨٦، ص ٧٢.

(٢) د. حليم بركات: المرجع السابق، ص ٣٢٤.

يتطابق مع ما كان عليه الحال أو قد لا يتطابق. ولكن الكنز المعرفي الشعبي الذي يشكل السلوك ويلونه ويوجه الفكر يومياً في مجتمعاتنا قليل الحظ من العناية. نعم نحن ورثة حضارة إنسانية، أصيلة كما أشرنا سالفاً، ولكن يجب أن نكون واقعيين في الاعتراف بأن جوانب من تلك الحضارة خاصة تلك التي تشكل إطارنا العقلي تحتاج إلى ثورة تجلو عنها صدأ الزمن ورواسب الماضي وتقدح فيها شرارة الوعي. ولعل من أقيم أفضال حضارة الغرب علينا تنبيهنا إلى النظر داخل أنفسنا بحثاً عن مصدر الإلهام في أعماقنا والاستعانة بمنهجيتها وأساليبها العلمية في صياغة حياتنا صياغة عصرية قائمة على تأكيد الذات[1]. غير أننا نجد، بحكم وجودنا في القرن العشرين، أن هذه الأفضال ارتبطت وتداخلت مع جوانب سلبية فرضت علينا قيوداً في السلوك والفكر وأصبح لا حيلة لنا في رد التيار الجارف الذي يتدفق علينا من العالم الخارجي والغربي منه على وجه الخصوص سواء أكان ذلك في شكل بضائع أو أفكار أو أنماط سلوك، فنحن مستهلكون لما يصنعه الآخرون ولا خيار لنا. وأصبحت حضارة الغرب تفرض نفسها علينا وتدعي أنها الأصلح ونحن الذين ورثنا حضارة وجهت مسار البشرية وخطت قواعد النهضة العلمية والفكرية وأطر السلوك الحميد الذي نفخر به اليوم، أصبحنا أعجز من أن نواصل إنتاج هذه الثقافة واكتفينا بدور المقلد.

يمكن القول، بناءً على ما سبق، أن الموروث الشعبي في كل أقطار الوطن العربي لم ينل حظه من العناية، إذ أن فيه من المادة ما يمكن أن يعد من مصادر القوة للطفرة المرجوة التي تحتاجها مجتمعاتنا لتتجاوز بعضاً من ركودها ومعظم أسباب تأزم واقعها. قليلة أقطار الوطن العربي التي أتاحت مجال البحث في هذا الميدان، ونحن هنا شهود على مثل هذا الإنجاز الرائد الذي تصعب الإشارة إلى مثال سواه. والذي يؤكده هذا المثال، هو أن جهد إعادة الموروث الشعبي لمكانه الطبيعي في التاريخ الثقافي العربي جهد مشترك بين الدولة ومثقفيها وحملة تراثها أنفسهم؛ جهد مؤسسة وصفوة وعامة. وإذا كنا في المثال الذي أمامنا نلمس قيام المؤسسة بدورها ونحمد لها العطاء والمبادرة، إلا أننا نأمل في أن تحذو حذوها بقية الأقطار في الوطن العربي كل حسب مقدراتها. وإذا كنا نرى الجهد الشعبي في الإصرار

(١) د. عون الشريف قاسم: «في معركة التراث»، دار القلم، بيروت ١٩٨٠، ص ٢١٢ - ٢١٤.

على تأصيل القيم والتمسك بها وتأطير سلوك الفرد والمجموعة في المجتمع في إطارها واستنباط الأفكار من خلال العودة إلى الموروث وطرحه على الحاضر، رغم ما في معادلة الطرح من ضيم، حيث هيمنة الغريب الوافد الذي يصل عبر أجهزة الأعلام، فإننا نلحظ بعض التراخي من جانب المثقفين في أداء دورهم في هذا المجال. يحتاج كثير من مثقفينا إلى تسليط جهدهم الفكري على قضايا المجتمع بغرض صياغة عناصر الخبرة في كيان مجتمعنا صياغة حديثة تتلاءم ومتطلبات العصر دون أن نمزق أثناء عملية الصياغة جوهر شخصيتنا الحضارية. هنا، للأسف، حدث نوع من الخلل، فالمثقف الذي ينهل من التراث مثله مثل المثقف الذي نحا منحى اغترابياً فوصل إلى نفس الموقف من الموروث الشعبي وعجز عن فهم حقيقة أثره على السلوك اليومي لدى الفرد العامي وعلى أنماط فكره. والواقع أن كثيراً من الأخطاء التي وقع فيها المثقفون في هذا المجال (وهنا أقصر حديثي على السودانيين منهم، إذ إنني أكثر قرباً والتحاماً بأعمالهم) ناجمة عن تنكبهم فطرة الشعب السليمة وتخليهم عن قيم ومثل يعتبرها بسطاء الناس من مقومات شخصيتهم وتؤثر تأثيراً مباشراً في السلوك والفكر عندهم. المتتبع لاهتمام المثقفين ومدى ارتباطهم بقضايا المجتمع (وأخص هنا مرة أخرى المثقفين السودانيين) يلاحظ أن الأنانية الطاغية والرغبة الجامحة في الثراء بأي ثمن والتسلق والملق وما إلى ذلك من أمراض المتعلمين، هي السبب في وقوعهم في الأخطاء التي أشرنا إليها. ويجدر التنويه هنا إلى أن الأمراض هذه هي أعراض لنوع التعليم النفعي الذي نتلقاه في مدارسنا ومعاهدنا والذي يفصلنا عن قيم مجتمعاتنا ولا يربي فينا غير الأثرة وحب الذات والتشبث بكل غريب[1]. إنه نوع من التعليم الذي لا يجد فيه الموروث مجالاً ليطل على الواقع وحتى إذا وجد بعض المجال أصابه من التشويه ما أفقده القدرة على التعبير.

لا نود هنا الإسهاب في طرح التمييز بين ما هو معبر عن الجانب السلوكي في الموروث الشعبي والجانب الفكري فيه، إذ أن أمر التمييز هذا منهجي بحت يمكن أن يكون أكثر رسوخاً ووضوحاً في ذهن الباحث، ولكن في الواقع المعاش يرتبط الجانبان دون فصل. فالقيم والتقاليد والعادات دائماً تعبر عن المجموعة المتجانسة وعن سماتها الجمعية. ويشكل هذا العنصر في الثقافة ضابطاً لسلوك الفرد ويجد التعبير عن

(١) د. عون الشريف قاسم: المرجع السابق، ص ٢١٢ - ٢١٤.

نفسه في الآداب والموسيقى وشتى ألوان الفنون الشعبية وغيرها، والتي يمكن اعتبارها معبراً عن الجانب الفكري. وتمثل هذه الموضوعات في مجموعها مادة الموروث الشعبي. والإنسان العادي لا يضع خطاً فاصلاً بين بداية ما هو سلوكي وما هو فكري، فالوصل مستمر والتكامل والتفاعل صفة من صفاة الحياة اليومية.

لا أحسبنا نختلف، رغم تمايز تخصصاتنا، في أن أهم مصدر للقيم وأول حامل للعادات والتقاليد والمعلم الأول لسلوك وأفكار الإنسان العربي من خلال مجال التنشئة الإجتماعية في مجتمعاتنا العربية على وجه العموم هو الأسرة. والأسرة قبل كل شيء وحدة إنتاجية تقتضي التشدد على العضوية والعصبية والتعاون والالتزام الشامل بين أعضائها. وتعتبر هذه الوحدة، انطلاقاً من ما تتطلبه من عضويتها، البداية الأساسية للجماعة أو الجماعات التي تشكل بنية المجتمعات العربية. من هذا يتضح أن الجماعة وليس الفرد هي التي تشكل النواة التي يقوم عليها المجتمع في أقطار الوطن العربي، ولذا فإن القيم السائدة المؤثرة في الرصيد الوافر من العادات والتقاليد، والتي تتمتع بالإختلاف النسبي والخصوصية من مجتمع لمجتمع، هي قيم جماعية أكثر منها قيماً فردية. وهذا لا ينفي وجود قيم فردية مثل تلك التي تشدد على التحصيل والإنجاز الفردي وعلى النفوذ والقوة والوجاهة ولكن السائد هو قيم الانتماء للجماعة حتى أن الإنسان يعامل كعضو في الجماعة أكثر منه فرداً مستقلاً. ويجب أن لا نرسب في الأذهان الانطباع بأنه لا يوجد تضارب بين هذين النوعين من القيم في مجتمعاتنا اليوم، وإنما نود أن نختزل النقاش دون إخلال بالمضمون لنؤكد أن التضارب والصراع بين النوعين إنما هو صراع بين قيم جديدة ناتجة عن إطار جديد للتفاعل في المجتمع المتغير، وهي ما زالت في طورها الجنيني، وقيم هي عصب الموروث تجاهد لتكون الموجه للسلوك والفكر في مجتمع تتنازعه رياح التغيير، المضطربة في بعض أنحاء الوطن العربي، الهادئة في بعضه الآخر، ولنا عودة لهذا الأمر لاحقاً.

تواصل الثقافة العربية الذي نتج عن التجربة التاريخية التي أشرنا إليها سابقاً، وعن اندفاع الموجات البشرية التي طبعت أقطار الوطن العربي بطابعها الخاص وحفظت للثقافات الفرعية خصوصيتها في إطار الثقافة الأم، يجعلنا نلاحظ أن هناك قيماً مشتركة أصبحت تشكل القاعدة الأساسية لأنماط السلوك والفكر في هذه الأقطار مع الاحتفاظ بملامح جانبية من الخصوصية والاختلاف النسبي. من هذه القيم، التي تشكل جزءاً من الإطار العام، قيم العصبية والتماسك الداخلي للوحدات الاجتماعية. وهي قيم تؤكد على ضرورة النظرة للفرد كعضو في جماعة له مركز ودور هو جزء من كل في بناء اجتماعي متماسك. تحتم هذه القيم نصرة الغريب ويجنح الفرد من خلال منظورها للتفاخر بالنسب واحترام الأهل والثأر والمحافظة على الشرف. وهي قيم تكاد تكون ذات سيادة تامة في كل أقطار الوطن العربي المتجانسة العضوية، خاصة في المناطق الريفية من تلك الأقطار والتي تحافظ على مقومات تجانس المجموعات السكانية. غير أن رياح التغيير تعصف بهذه القيم في إطار المجتمعات الحضرية، وإن لم تكن حتى الآن قد تمكنت من اقتلاع جذورها، فالسلوك ونمط التفكير يظلّ في مضمونه، وعلى مختلف المستويات، مستنداً على هذه القيم. كذلك نجد قيم الضيافة التي تحض على الكرم والمروءة والنجدة وحماية المستجير، كما يتجه إليها الفرد الذي يبتغي تبوؤ مركز الوجاهة. كما نجد إلى جانبها قيم الفروسية التي تحث على الشجاعة والبأس والبسالة والإقدام والاعتزاز بالنفس والرجولة والإباء والشهامة. وما هذا إلا أمثلة حالها حال قيم العصبية تواجه واقعاً جديداً نجم عن التغيير الذي يشهده الإطار المجتمعي العام مما يجعل هناك اختلافاً نسبياً في قدر التمسك بها بين مجتمع عربي وآخر حسب سرعة التغيير واتجاهه في ذلك المجتمع.

وإذا ما أخذنا السودان مثالاً في مجال التغيير هذا، فإننا نلاحظ أن القيم الجمعية والعادات والتقاليد التي توجه سلوك الفرد تتحرك في إطار عام تتضح فيه دينمايكية التفاعل داخل المجتمع السوداني وعلاقة هذا المجتمع بالعالم الخارجي الذي تشكل أقطار الوطن العربي جزءاً منه. وبمعنى آخر فإن الموروث الشعبي عامة في مثل هذه الظروف يجب النظر إليه على أنه في حركة دائمة يتفاعل مع النظم والمؤسسات ويعيد صياغة نفسه من حين لآخر لمواكبة سرعة التغيير واتجاهه. ومدى صموده أمام التغيير مكفول بتجاوبه مع تلبية احتياج الفرد والمجموعة للأسس التي توجه الفعل الاجتماعي.

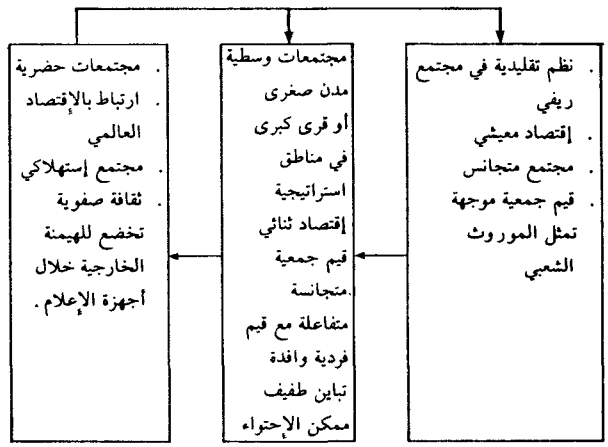

(الإطار العام الذي ينظر إلى الموروث في ضوئه)

الفعل الاجتماعي في الريف السوداني ما زال محكوماً بالعقل الجمعي، وأنماط السلوك والتفكير ما زالت تحت نفوذ الجماعة، سواء أكانت هذه الجماعة هي أسرة ممتدة أو عشيرة أو قبيلة. وتؤكد كل صيغ التفاعل على أن هذا هو الباب الذي لا مفر للفرد من الولوج منه والعمل من خلاله مع قدر من الحرية التي لا تخل باتساق الفعل الفردي مع الإطار العام. والفرد، في معظم الأحوال، يشعر أن ما هو متاح من مجال للحركة يمثل كل ما يصبو إليه. القيم والعادات والتقاليد هنا تمثل مادة الموروث الشعبي، تحملها الأجيال جيلاً عن جيل، لها حملتها ولها من يحتكم إليهم عند التجاوز أو إختلال المعايير كما أن لها من أصبحوا في مصاف الصناع الذين يضيفون اليها أو يعيدون صياغتها عند الضرورة. والتأكيد هنا على أننا نتحدث عن وحدات ريفية متجانسة. إلا أن الحال لم يعد كما كان في زمن كان هذا الريف فيه لا يتصل بالحضر إلا لماماً وفي حالة الضرورة القصوى، إذ أنه كان يعتمد على إقتصاده المعيشي وليس به حاجة إلى قوة خارجية لتحكم في نزاعات حياته اليومية وتضبطها وله من النظم التقليدية ما يقوم بمثل هذا الدور عند الضرورة. في مجتمع اليوم لم تعد مثل هذه العزلة ممكنة ولم يعد الموروث الشعبي وحده الذي يشكل الحياة. لقد تداخلت النظم الفرعية مع نظام مهيمن عام هو نظام الدولة الحديثة وإن كانت هيمنة النظام العام ليست بالحدة التي تنفي دور الموروث. لقد نما مجتمع وسطي يحمل شيئاً من سمات المجتمع الريفي ولكن في الوقت نفسه يحمل قدراً مساوياً أو أكثر قليلاً من سمات المجتمع الحضري الذي هو مصدر السلطة ومركز القوة المهيمن. وفي مثل هذا المجتمع يتم التفاعل الحي بين الموروث الشعبي وعناصر الثقافة الأخرى ذات الطابع الحضري أو الاغترابي. وإذا كان الموروث الشعبي في مثل هذا المجتمع يحمله ويمثله سلوك وفكر أهل الريف فإن الثقافة الحضرية والاغترابية لها في موظفي الدولة والتجار عنصر فعال في تمثيله. والناتج من خلال التفاعل الذي يتم هو ثقافة فرعية تحاول أن تؤلف بين قيم أهل الريف والوافدين عليهم؛ ورغم ما قد يحدث من تباين في السلوك وأنماط التفكير إلا أنه في معظم الأحوال لا يقود إلى صراع حاد. والقدر الذي يحدث من الصراع في هذه الحالة عادة يكون ممكن الاحتواء قليل الضرر بمصالح كل المشاركين في المجتمع الوسطي.

المجتمع الحضري تحول طابعه إلى مجتمع تسود العلاقات الاقتصادية الحديثة كل مجالاته إنتاجاً وتوزيعاً وتجارة متجهة إلى الخارج مرتبطة به. وهو في شكله الحالي يختلف عن مجتمع المدينة في السودان قبل أقل من قرن مضى، إذ أن ذلك المجتمع كان شبيهاً في سماته بالمجتمع الذي سميناه هنا بالمجتمع الوسطي[1]. وأصبح المجتمع الحضري الجديد في ارتباط مباشر بالعالم الخارجي اقتصادياً وثقافياً. وفرض العالم الخارجي هيمنته عليه في كل المجالات وخاصة المجال الثقافي. ويعود هذا الوضع لأجهزة الإعلام ولهيمنة الإعلام العالمي، الشيء الذي قاد لسيادة الثقافة الحضرية ذات الصبغة الاغترابية. إلا أن الوضع في عمومه ليس بالبساطة التي يلخصها الرسم أعلاه فنحن نعلم أن العملية أكثر تعقيداً وتدخل فيها إشكاليات عديدة تواجه الثقافة الفرعية السائدة في المناطق الحضرية والتي تحاول أن تفرض نفسها بزعم أنها الشكل الأمثل للثقافة القومية. يضاف إلى هذا التعقيد ما تطرحه إشكاليات الصراع بين القومي والاغترابي والحديث المعاصر والتقليدي. والذي يهمنا في الأمر هو أن الموروث الشعبي يفقد تدريجياً موطىء أقدامه في المجتمع الحضري وتتكالب عليه عوامل التغيير فيتعرض للتشويه ومن ثم الاندثار.

وقبل أن نحاول الإجابة على التساؤل الذي يطرح نفسه في إلحاح مستمر: ما العمل؟ دعونا نتطرق في إيجاز لقضية الخصوصية التي ألمحنا إليها كثيراً في سياق نقاشنا. تأتي هذه الخصوصية للثقافة القومية في كل مجتمع عربي لاختلاف

(١) لتفاصيل أوفى حول هذا الموضوع. أنظر عبد الغفار محمد أحمد:
Urbanization and Explotation: The role of Small Urban Centres, D SRC, Khartoum 1979.

أبعاد التجربة التاريخية وديناميكية التفاعل الذي تم بين الثقافة العربية الإسلامية حين وفدت ومدى قوة الدفع لديها ونوعية الدعاة الذين حملوها وقوة وأصالة الثقافة في المجتمع الذي تلقاها ومقدار قابليته على الأخذ وتوطين الوافد. وتكون النظرة التحليلية أكثر وضوحاً في حالة الأقطار الهامشية في الوطن العربي، إذ أن جزءاً من عملية التفاعل هذه بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافات المحلية ما زال قائماً. والأمثلة على ذلك كثيرة نجدها فيما يدور في أقطار المغرب العربي والأقطار الأفريقية الأخرى مثل الصومال والسودان.

وإذا وجهنا انتباهنا مرة أخرى لمثال السودان وتمعنا في بعض جوانب الموروث الشعبي الوفير الذي تم جمعه وتصنيفه وتحليله يسهل علينا أن نلاحظ عملية تواصل مستمرة في العادات والتقاليد عبر الأجيال طبعتها كل الثقافات التي مرت بالسودان بطابعها. فمن بين الموروث الشعبي الذي يفرض نفسه على الإنسان الشعبي القاطن على ضفاف النيل ما ظهرت ملامحه في عهد الحضارة النوبية القديمة وانتقل عبر الفترة المسيحية ثم وصل إلينا اليوم عبر مروره بدويلات السودان الشرقي المسلمة متأقلماً في كل الأحايين مع الجديد، معبراً عن فكر قديم هو من صميم وجدان الجماعات التي اعتمدت على النيل في حياتها[1]. ومن أمثلة الموروث السائد أيضاً ما كان متأصلاً في سلوك وفكر المجموعات في السودان ومثل في الوقت نفسه عنصراً مهماً في ثقافة المجموعات العربية الوافدة، وعند التمازج أصبح له قدر كبير من القبول والقوة في التأثير على سلوك المجموعات وفكرها لدرجة جعلته يشكل أهم مظاهر الحياة الاجتماعية لدى كل المجموعات رغم اختلاف درجة تعريبها وأسلمتها ويشكل واحداً من أهم عناصر الموروث الشعبي الذي ينتظم حياة المجتمعات المحلية. الإشارة هنا إلى قيم العصبية التي توفرت وما زالت لدى المجموعات الأفريقية الأصول في السودان وهي قيم تحدثنا عنها في إطار طرحنا لمكونات الثقافة العربية في أقطار الوطن العربي. وقد كان للتمازج الذي تم دون افتعال أو قسر القدرة في توطيد نهج السلوك الداعي للتكافل في إطار الثقافات الأفريقية والثقافة العربية الإسلامي، الأمر الذي نجم عنه قيام مؤسسات اجتماعية تقليدية تدعم الإنتاج وتكفل وسائل العيش لأفراد المجموعة المعنية من خلال تعاون مسنود بقيم وعادات وتقاليد لا يستطيع الفرد في المجتمع تجاوزها دون التعرض للجزاء الذي تفرضه نظم الضبط الاجتماعي في المجتمع المحلي. ذلك النظام هو نظام العمل الجماعي الذي يعرف بالنفير للذين يتحدثون اللغة العربية وله عدة أسماء حسب اللهجات المحلية للمجموعات التي تنتهجه في تنظيم نشاطها الإنتاجي[1]. ونظام النفير في إيجاز هو الدعوة للعمل الجماعي لإنجاز الأعمال التي تحتاج إلى عمالة مكثفة في وقت قصير. ويتم تنظيم العمل في المجتمع بحيث يكون الفعل الاجتماعي الناتج عن قيمة التماسك والتضامن الداخلي في حاصله العملي موزعاً بتنظيم دقيق على إحتياجات النشاط المطلوب من كل فرد أثناء عملية الإنتاج. السلوك الجمعي هنا هو صاحب السطوة ولكل مجتمع أفراده المناط بهم أمر التنظيم. وهناك من الآداب والموسيقى الشعبية ما يدعم هذا العمل ويلطف المجال أثناء وقت العمل وفي فترة الإحتفال التي تتبع إنجاز المهمة المطروحة، إذ أن إنجاز العمل افعلي لا يعني إنتهاء هذا النشاط لكن هناك ضرورة المشاركة فيما يتبعه من احتفال تأكيداً للتضامن.

صمد هذا النظام في إطار التحول الذي أشرنا إليه سابقاً بل وقد فرض نفسه كبديل لكل النماذج التي تم طرحها في مجال التنمية الريفية[2]. وقد كانت تجربة تحديثه واستقطاب أسسه في إقامة نظام تنمية ريفية متكاملة باهرة إلى حد كبير، إلا أنها لم تعجب الفئات الطفيلية في المجتمع التي تود أن تستنزف إمكانيات الريف، ولم تعجب المؤسسات الحكومية والعالمية التي كانت تود أن تفرض نظاماً تنموياً يقوم على دعائم أيديولوجية مستوردة. وكان مصير التنمية التي تجاهلت مثل هذا الموروث الذي يشكل القاعدة التي ينبني عليها سلوك الفرد وفكره هو الفشل. غير أن الإصرار على الفرض الفوقي للنماذج الدخيلة أضعف مفعول هذا التنظيم جزئياً في السنوات الأخيرة. ومع تضافر العوامل الطبيعية قل الإنتاج وكانت الحصيلة في الريف السوداني هي ما شهدنا من مجاعة

(١) من العادات التي تصلح مثالاً توضيحياً عادة حمل المولود الجديد برفقة أمه للاغتسال في مياه النيل في يومه السابع وهي عادة عاشت عبر كل الحقب التاريخية التي أشرنا إليها.

(١) لوصف تفصيلي لنظام النفير أنظر: عبد الغفار محمد أحمد: الأنثروبولوجيا الإقتصادية وقضايا التنمية في السودان، دار النشر بجامعة الخرطوم ١٩٧٦.

(٢) أنظر عبد الغفار محمد أحمد:

The Relevance of Indegnous Systems of Roduction to rural development, in El Hassan, A. M. (ed) Sudan Economy and Society, Khartoum, 1979.

قبل عامين. والواضح أنه لن يكون هناك مخرج من المأزق إلا بالعودة لتنشيط هذا الموروث الذي تبنته هذه المجتمعات المحلية عبر الأجيال وقواه التمازج بين القيم الأفريقية وتلك التي حملتها معها الثقافة العربية الإسلامية عند وصولها.

الإطار الذي يتحتم النظر إلى الموروث الشعبي من خلاله في مجتمعات الوطن العربي، رغم الاختلاف النسبي الناجم عن خصوصية الوضع الاجتماعي والاقتصادي، هو ذلك الإطار الدائم الحركة في داخله، المتفاعل مع العالم الخارجي على مختلف المجالات. وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة دعم عناصر التفاعل المحلية حتى يتم نوع من التكافؤ في هذا التفاعل خاصة في المجال الثقافي لما نواجهه من هجمة شرسة لثقافة تهيمن الآن عالمياً بل وتطرح نفسها كبديل لنا داخل مجتمعاتنا منحية كلاً من التراث والموروث الشعبي عن مكانتهما الطبيعية في توجيه السلوك وتأصيل الفكر. ويساعدها في هذا الوضع حقيقة عدم مسايرة بعض جوانب الموروث الشعبي نفسه لتطلعات الإنسان العادي داخل هذه المجتمعات في تحقيق قدر من النمو الحضاري الذي يشعره بأنه يسير في ركاب الأمم المتطلعة للتقدم خاصة ونحن الآن نطرق أبواب القرن الحادي والعشرين.

ومن هنا تأتي ضرورة الاهتمام الآن بالموروث الشعبي طالما أن له آثاراً ملموسة على السلوك وأنماط الفكر على المستوى الجمعي، ومن ثم على كل فرد في المجتمع. ويجب أن يكون هذا الاهتمام على مختلف المستويات المؤسسي منها والشعبي على حد السواء. وإذا كان هناك جهد يبذل على أحد هذه المستويات كما هو الحال الذي نحن فيه الآن، فلا يسعنا إلا أن نشيد به وأن نتمنى له أن يواصل ما بدأه من مشوار وأن يساهم في تنشيط دور المستويات الأخرى من صفوة وعامة حتى تساهم في تحقيق النتائج المرجوة.

في الإطار الذي أشرنا إليه أعلاه يرتبط الموروث الشعبي في الأذهان بالمجتمع التقليدي الريفي، ولذا يطرح التساؤل عن ما إذا كان كل المختزن في الذاكرة الشعبية من موروث قادراً على مواكبة متطلبات الحاضر وتطلعات المستقبل. لقد حاولنا فيما طرحنا من أمثلة الإجابة ضمناً على هذا التساؤل. بل وأكدنا من خلال مثال السودان أن هناك جوانب من الموروث لها قدرة الصمود أمام رياح التغيير لأنها تتمتع بالقدرة على العطاء في ظل ما يستجد من ظروف وفي مقدورها أن تتأقلم وتؤثّر على المجالين السلوكي والفكري. ولكن هذا المثال الذي طرحناه في السودان هو واحد ضمن عدد بسيط من ما أتيحت الفرصة لجمعه وتصنيفه وتحليله من عناصر الموروث الشعبي. وهذا الأمر يفتح الباب أمامنا لمحاولة المساهمة في الإجابة على التساؤل الذي كنا قد طرحناه: ما العمل؟

نبدأ **أولاً**: وقبل كل شيء، بالقول إن هناك ضرورة ملحة هي أولى واجبات كل مهتم، وعلى كل المستويات التي أوردناها، ألا وهي حماية الموروث الشعبي من الهجمة العالمية التي يواجهها، إذ أصبحت موروثات شعوب أخرى تشاركنا قاعات جلوسنا طوال ساعات اليوم، طاردة بإمكانياتها موروثنا الشعبي، فارضة علينا شخصياتها الشعبي، مشكلة سلوك وأفكار النشء عندنا. يعجب المرء منا إذا حاول اليوم أن يعرف كم من أبنائنا سمع بكرم حاتم أو شجاعة عنترة أو بطولة صلاح الدين في مقابل حصيلته المعرفية من دعابات توم أند جيري وبنك بانثر وباباي ذا سيلر. ثم أن جزءاً من هذه الهجمة يسندها الدعم البشري في شكل المجموعات الوافدة التي أصبح يوكل لها في بعض الأحيان أمر تربية النشء في أخطر مراحل نموهم.

ثانياً: لا يمكن صد هذه الهجمة إذا لم نلم بأبعاد ما ندافع عنه من موروث. لذا يصبح لزاماً علينا بذل الجهد في تدوين هذا الموروث ليتيسر الحفاظ عليه حتى ولو على سبيل جعله جزءاً من التاريخ الثقافي. فالملاحظ اليوم أن الغلبة للموروث الشفهي الذي يسهل اندثاره مع سرعة حركة التغيير الإجتماعي. ويستدعي هذا الأمر جهوداً علمية ميدانية كبيرة لجمع ذلك الكم اللامتناهي من الموروث الشعبي في كل مجتمع من مجتمعاتنا العربية.

ثالثاً: يجب أن نضع في الاعتبار ونحن نتصدى لهذه المهمة أننا لا نقف عند النصوص الموروثة إلا بقدر ما هي مفاتيح لوقائع اجتماعية، أي بقدر ما هي صور رمزية لظواهر تستحق الدرس. وهذا الموقف يحدد نوعية ما نجمع من موروث.